

الا هي فنصرف فيها بمعنى حكمه بها الا ان هذا الوجه فيه
 حذفي ايضا فيكون التقدير علم ان تصرف الحكم بخصر في الثلاثة
 قاله بعض والتقسيم عبارة عن ضم الخاص الي العام فيحصل
 قسم وهلم جرا كما يضم الفصل الي الجنس فيحصل نوع وليس فيه
 حكم اصلا بل محصله محصل المركبات التقييدية مثلا اذا اردت
 تقسيم الحيوان الي انواعه ضمنت الي مفهوميها الناطق فيحصل نوع
 ثم تقسم اليه الصاهل فيحصل نوع اخر وهكذا حتى تحصل ساير
 الانواع وقسم الشيء ما كان مندرجا تحته واخص منه كالفرس
 والانسان بالنسبة للحيوان والاسم والفعل والحرف والاسم بالنسبة
 للقول والكلام وقسم ما كان مباينا له ومندرجا معه تحت اصل
 كلي كالاسم والفعل المندرجين تحت الكلمة في حقيقة الوجوب
 عبارة عن نفي قبول الشيء للعدم في العقل والاستحالة عبارة
 عن نفي قبول الشيء للوجود في العقل والجواز عبارة عن نفي قبول
 احدهما فقط فعرف كلا بالنفي والنفي محتجب في الحد ويلزم اتخاذ
 الحكم والمحكوم به لان الوجوب محكوم به وهو نفي قبول العدم
 والحكم ايضا اثبات امر ونفيه فقد اخذ النفي في كل واحد منهما
 فقد اتخذا واجاب بعضهم عن هذا الايراد بان النفي في الحكم من
 جهة التصديقي والنفي في المحكوم به من جهة التصور فان قلت
 الجهة فلا دور واجاب بعضهم عن الاول بان النفي في معني الاتبا
 فليس نفيها محضا وقدم الوجوب لانه اشرف وقدم الاستحالة على
 الجواز لانها بسيطة وهو مركب والشان تقديم البسيط على المركب
 فالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه ما كالجنس لصدقها على
 كل حقيقة في الحد وانما لم يقل جنس لان الجنس مقول على كثيرين
 مختلفين

مختلفين بالحقيقة وكنيتي به في جواب ما هو وما لا يكتفي به في ه
 السؤال عن محل الاشتراك في النوعين كقولك الانسان والفرس ما هما
 اي اي جنس يجمعهما تقول في الجواب الحيوانية وقوله لا يتصور
 في العقل مخرج الجايز وقوله عدمه مخرج المستحيل فبقي الحد محدود
 الا انه لا يتناول الصفات السلبية لانها عدمية لا تقبل الوجود فهي
 خارجة عن الحد والمطلوب ادخالها فيكون الحد غير جامع فلا يتناول
 الا ذات المولي تبارك وتعالى وصفاته الوجودية وهي المعاني واما
 الاحوال المعنوية والنفسية فان قلنا لا مفهوم لقوله عدمه فهي
 داخله في الحد وان قلنا له مفهوم ان التقدير لا يتصور عدمه
 بل لا يتصور الوجوده فيرد عليه ايضا لانه غير جامع له لان م
 النفسية والمعنوية لا وجود لهما في الخارج **واجب** بان المراد بالعدا
 النفي ولا شك ان السلوب الواجبة لا يتصور العقل نفيها بل هي
 ثابتة في الذهن لا معدومة وهذا بنا على ان النفي اخص من العدم
 والشوق اخص من الوجود واما على القول بتقارب العدم والنفي
 والثبوت والوجوب فلا اشكال وكذا يقال في الاحوال النفسية ه
 والمعنوية انها ثابتة فتدخل في حد الواجب او يجب بان قوله
 لا يتصور عدمه زهنا وخارجا وصفات السلوب موجودة في الذهن
 وبعبارة فالواجب ينقسم الي ثلاثة اقسام عدي كاسلوب وجودي
 كالمعاني وثبوتي كالاحوال وتعريف الشيخ للواجب لا يتناول
 السلوب فيكون الحد غير جامع ويجب عن ذلك توجيهي احدهما
 انه اطلق العدم على كل شيء بحسبه فعدم السلوب انما يكون
 بوجود نقيضها في محلها وهو محال فهذا العدم واجب والثاني ان
 السلوب عدمية فهي تسب والامور النسبية موجودة زهنا